أثر كفاية رأس المال على الأداء المالي للبنوك المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي[1]

د. مصطفى صلاح المقدم
أستاذ إدارة الأعمال المساعد
كلية الشرق العربي
mselmokadem@arabeast.edu.sa

محمد مبارك السبيعي
باحث ماجستير
كلية الشرق العربي
m7mnd.all.soubaei7@gmail.com

ملخص البحث

هدفت الدراسة إلى استكشاف تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية خلال الفترة من عام 2018 إلى عام 2022. تم استخدام منهج الحصر الشامل والمتمثل في البنوك التجارية المدرجة في سوق المال. تم جمع البيانات عن البنوك المشمولة في الدراسة من خلال القوائم المالية المنشورة. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثيرًا إيجابيًا ومعنويًا لكفاية رأس المال على عائد الاستثمار وعائد حقوق الملكية للبنوك التجارية في سوق الأوراق المالية السعودية. استنتجت الدراسة عدة توصيات، من أهمها على إدارة البنوك ضرورة تحسين مستويات كفاية رأس المال لتحقيق الحد الأمثل، مما سيساعدها على تحسين الأداء المالي من خلال زيادة عائد الاستثمار وعائد حقوق الملكية. كما ينبغي على إدارة هذه البنوك تحسين نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول، وتحسين نسبة رأس المال إلى القروض، وتحسين عائد حقوق الملكية من خلال تحسين نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول ونسبة رأس المال إلى القروض، وتقليل نسبة رأس المال إلى الأصول المحفوفة بالمخاطر.

الكلمات الدالة

كفاية راس المال – الأداء المالي للبنوك – سوق المال السعودي

[1] تم تقديم البحث في 2024/4/18، وتم قبوله للنشر في 2024/5/13.

(1) المقدمة

تؤدي البنوك دورا هاماً في اقتصاد السوق من خلال وظيفتها الأساسية كوسيط مالي مما يجعلها تواجه العديد من المخاطر وفي مقدمتها مخاطر كفاية رأس المال. وقد أثبتت الأزمة المالية سنة 2008 وأزمة بنك كريدي سويس، وافلاس بنك وادي السيليكون بالولايات المتحدة عام 2023 انخفاض كفاية راس مال البنوك في مواجهة سداد التزاماتها تجاه المودعين بصفة أساسية؛ مما يعني فشل العديد من البنوك في الحفاظ على استقرارها وسلامتها نتيجة تعرضها لهذه المخاطر، ويعد انهيار بنك وادي السيلكون ومواجهة بنك كريدي سويس السويسري لمخاطر الإفلاس والذي يعد ثاني اكبر بنك سويسري والذي يتملك 20% من أسهمه البنك الأهلي السعودي وصندوق قطر للاستثمار ومجموعة العليان القابضة والذي اثار هلع المستثمرين بسبب انخفاض أسهمه الى درجات منخفضة وانخفاض سنداته الى مستويات مقلقة، مما تسبب في زعزعت الثقة لدى المستثمرين وسحب العملاء للأموال والامر الذي دفع بأحد كبار المستثمرين وهو بنك الأهلي السعودي الى التصريح بأنه سيرفض أي طلبات بإيداع مزيد من الأموال لدى البنك السويسري، هذا أدى الى استحواذ فرع "أس في بي" في بريطانيا من قبل مصرف "أتش أس بي سي"، وقد تدخلت البنك المركزي السويسري لتفادي انهيار البنك بالكامل من خلال تقديم سيولة طارئة وإعلانه تقديم قروض تصل الى 50 مليار فرنك سويسري.

رأس مال البنك يلعب دوراً هاماً وحيوياً في حماية أموال المودعين، حيث يمثل درع حصين لها، حيث يحميها من الخسائر غير المتوقعة. وجاء الاهتمام بالملاءة المالية متمثلة في نسبة كفاية رأس المال التي تطورت عملية احتسابها، باعتبار ان كفاية رأس المال تعبر عن قدرة رأس المال على تحقيق المتانة والسلامة في المراكز المالية للبنوك (مشبب، 2016). وبدأت عملية قياس كفاية رأس المال من خلال نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الودائع باعتبار ان ارتفاع هذه النسبة تعني المزيد من الأمان للمودعين، وتطورت عملية القياس لتشمل حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات ومن ثم ادخال مفهوم المخاطر في جانب الموجودات تتمثل في حقوق الملكية الى الموجودات الخطرة ولتشمل المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية من خلال ما يعرف باتفاقيات بازل للرقابة المصرفية والتي تعتبر مجموعة من الارشادات والقواعد والتي وضعت من قبل خبراء في القطاع المصرفي لمواجهة المخاطر المصرفية المختلفة بالاعتماد على حجم رأس المال المطلوب للموجودات المرجحة بالمخاطر، وهذا بالتبعية قد يكون له تأثير على الأداء المالي للبنوك (مشبب، 2016).

ونظرا الى ان البنوك تسعى الى تحسين سمعتها وتحسين أدائها المالي المتمثل في العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية وقيمتها السوقية، فإنها تقوم بإدارة راس مالها لمواجهة مخاطر السحب المفاجئ للمودعين، وان كفاية راس المال للبنك من أهم السياسات المستخدمة في إدارة المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك. لذلك تسعى هذه الدراسة الى التعرف على أثر مستوى كفاية راس المال للبنك في الأداء المالي له. كما تسعى الدراسة الى عقد مقارنة بين البنوك السعودية لمستويات كفاية راس المال لديها لترتيبها على أساس البنوك الأفضل في إدارة راس مال البنك وبالتالي الأداء المالي لهذه البنوك.

(2) مشكلة الدراسة

لوحظ في السنوات الأخيرة خاصةً عام 2023 انهيار وافلاس بعض البنوك مثل وادي السيليكون بالولايات المتحدة، وتعرض بنك كريدي سويس للإفلاس، وهذا يرجع الى عدة أسباب، ولكن لم يستطع راس مال البنك مواجهة هذه المخاطر، وهذا يعكس قصور في كفاية راس مال هذه البنوك. مما ادى في ديسمبر الماضي قيام إدارة البنك بزيادة رأس المال على مرحلتين بقيمة 4.3 مليار دولار للبدء في إعادة هيكلة البنك. وفيما يتعلق الامر بالمملكة العربية السعودية نجد أن معدل كفاية رأس المال للبنوك السعودية المُدرَجة في السوق المالية قد وصل إلى 20.11% بنهاية الربع الثاني من عام 2023، ما يمثل زيادة قدرها 0.07% مقارنة بالربع الأول من نفس العام الذي كان 20.04%. وفي الوقت ذاته، يتجاوز هذا المعدل مستوياته في الربع الثاني من عام 2022 بنسبة 0.78%. على الرغم من ذلك، فإنه لا يزال يفوق المستوى المطلوب بأكثر من ضعفين، حيث يفوق النسبة المحددة من قِبَل البنك المركزي السعودي والتي تبلغ 8%، وأيضًا النسبة المعتمدة من قِبَل لجنة بازل 3 والتي تبلغ 10.5%. كما نُلاحَظ أن نسبة كفاية رأس المال في الربع الثاني من العام الحالي، والتي بلغت 20.11%، هي الأعلى خلال العشر فصول الأخيرة، أي منذ الربع الأول من عام 2021، وهذا يُظهِر استمرارية الارتفاع للربع الرابع على التوالي. ويوضح جدول (1) مستويات كفاية راس المال خلال عامي 20222 و 2023 (البنك المركزي السعودي، 2023).

جدول 1: كفاية راس المال للبنوك العاملة بالمملكة العربية السعودية

	2022	2023	التغير
إجمالي الركيزة الأولى للموجودات المرجحة للمخاطر (مليار ريال)	2522.3	2664.9	%5.65
إجمالي رأس المال الأساسي والمساند	487.5	535.9	%9.93
رأس المال الأساسي (مليار ريال)	446.6	494.3	%10.67
رأس المال المساند (مليار ريال)	40.9	41.7	%1.84
لموجودات المرجحة لمخاطر السوق (مليار ريال)	34.5	66.7	%93.51
الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان (مليار ريال)	2295.8	2461.2	%7.25
الموجودات المرجحة لمخاطر العمليات (مليار ريال)	192.1	136.9	%28.69-
نسب كفاية رأس المال الأساسي والمساند%	%19.33	%20.11	%0.78
نسب كفاية رأس المال الأساسي%	%17.71	%18.55	%0.84

المصدر: البنك المركزي السعودي 2023

ومع الارتفاع العام لنسب كفاية راس المال، الا أن شهد بنك الاستثمار والبنك الأول وبنك البلاد ومصرف الإنماء انخفاضًا في نسبة كفاية رأس المال. كما أظهرت البيانات وفقًا للبيانات المالية للمصارف السعودية تراجعًا في متوسط معدل كفاية رأس المال الأساسي. وقد تصدر مصرف الراجحي قائمة البنوك العشرة بنسبة 21.66%، وذلك بعد ارتفاعها بنسبة 2.75% مقارنة بالربع الثاني من العام المقابل. يأتي بنك العربي الوطني في المرتبة الثانية بنسبة 21.25%، حيث ارتفعت بنسبة 1.67%. وفي المرتبة الثالثة يأتي بنك الجزيرة بنسبة 20.88%. ووفقا لذلك فهل باختلاف مستوى كفاية راس المال للبنوك محل الدراسة يختلف الأداء المالي لهذه البنوك.

كما اننا نجد تباين في نتائج الدراسات حول علاقة كفاية رأس المال بالأداء المالي للبنوك حيث وجدت دراسة بوغازي (2022)، و دراسة عبد الجواد، وراضي السيد (2021)، أنه توجد علاقة إيجابية بين كفاية رأس المال والأداء المالي. بينما وجدت دراسات أخرى مثل دراسة أسمهان (2023) ودراسة Muriithi (2017) أن زيادة كفاية رأس المال يخفض من العائد على الاستثمار.

وتأسيساً على ما سبق تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على **التساؤل الرئيسي التالي:**

ما أثر كفاية رأس المال في الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي خلال الفترة ما بين (2018-2022)؟

وبناء على مشكلة الدراسة، فان الإجابة على التساؤل الرئيس للدراسة يتطلب الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ما ترتيب البنوك السعودية المدرجة بسوق المال من حيث مدى كفاية راس مال البنك، والأداء المالي لها خلال الفترة ما بين (2018-2022)؟
- ما أثر كفاية رأس المال في العائد على الاستثمار للبنوك التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي خلال الفترة ما بين (2018-2022)؟
- ما أثر كفاية رأس المال في العائد على حق الملكية للبنوك التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي خلال الفترة ما بين (2018-2022)؟

(3) أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في الأهمية العملية والاهمية العلمية

(3-1) الأهمية العملية

تكمن الأهمية العملية في تحديد أي من البنوك السعودية التي قد تواجه مشكلات في كفاية رأس المال، وذلك لتوجيه إدارة هذه البنوك نحو إدارة رأس المال بشكل أكثر كفاءة، مما يقلل من مخاطر كفاية رأس المال المترتبة على هذه البنوك. بالإضافة إلى ذلك، يساهم تقديم التوصيات في رفع مستوى الرقابة المصرفية وتحقيق الكفاءة من خلال دراسة العلاقة بين كفاية رأس المال في البنوك والأداء المالي. كما يتم تسليط الضوء على الأبعاد الخاصة لكفاية رأس المال والأداء المالي في البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية، مع توضيح الفائدة التي تحققها البنوك من معرفة تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي.

(3-2) الأهمية العلمية

تكمن الأهمية العلمية للدراسة في توجيه الباحثين نحو استكشاف المتغيرات التي قد تؤثر في العلاقة بين كفاية رأس المال والأداء المالي للبنوك التجارية. بالإضافة إلى ذلك، تساهم الدراسة في فهم الأبعاد الخاصة لكفاية رأس

المال والأبعاد الخاصة بالأداء المالي في البنوك التجارية. هذا يمهد الطريق أمام الباحثين للاستفادة من نتائج الدراسة وتوجيه جهودهم نحو تحقيق تقدم في هذا المجال المعرفي.

(4) اهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في:

(4-1) تحديد ترتيب البنوك السعودية من حيث درجة كفاية راس المال للتعرف على أي من البنوك الأكثر قدرة على إدارة مخاطر راس المال

(4-2) ترتيب البنوك السعودية من حيث الأداء المالي للتعرف على البنوك الأكثر أداء من المنظور المالي

(4-3) التعرف على أثر مستوى كفاية راس مال البنوك على الأداء المالي لها.

(5) حدود الدراسة

الحدود الزمانية: تم جمع البيانات للدراسة من القوائم المالية للبنوك التجارية السعودية المدرجة في سوق المال السعودي في الفترة ما بين (2018-2022).

الحدود الموضوعية: اهتمت الدراسة بصورة أساسية بالبحث في أثر كفاية رأس المال في الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على الاستثمار، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وذلك للبنوك المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي خلال الفترة ما بين (2018-2022).

(6) الإطار النظري والدراسات السابقة

(6-1) الإطار النظري

يتعرض الإطار النظري الى المفاهيم والتأصيل النظري لمتغيرات كفاية رأس المال والأداء المالي للبنوك، بينما تتعرض الدراسات السابقة الى الدراسات المتعلقة بدراسات كفاية رأس المال مع الأداء المالي للبنوك.

(6-1-1) مفهوم كفاية رأس المال: يعرف كفاية راس المال على انه مقدار رأس المال الذي يكون مناسبا للبنك بحيث يستطيع أداء وظائفه وأنشطته كافة دون أن يتعرض للمخاطر أو التصفية. وتعتبر كفاية رأس المال من أهم المقاييس التي يتم استخدامها للتعرف على ملاءة البنك المالية ومدى قدرته على تحمل المخاطر المحتملة أو مواجهة حالات الإعسار، فكلما ارتفعت الملاءة المالية للبنك كلما انخفض احتمال اعسار البنك (أحمد، 2013).

(6-1-2) أهمية وجود معايير منظمة لنسبة كفاية رأس المال للبنوك

إن الازمات المالية وما خلفته من افلاس عديد من المصارف الكبيرة، دفع الجهات الرقابية والمختصة الى البحث عما يجب اتخاذه من تدابير وإجراءات وقائية بهدف حل المشكلة القائمة بكل ملابساتها وظروفها. كما أن النمو الكبير في حجم ودائع البنوك، والتغيرات في مكونات الأصول، وتقلبات القيمة السوقية للاستثمار طرح عدة تساؤلات أمام الجهات المعنية عن الكمية النقدية أو الرأسمالية التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها لتغطية التزاماتها في حال تعرض مركزها المالي الى خطر الإفلاس أو التعثر. وتبرز أهمية معيار كفاية رأس المال أمر ملزم

لقطاع البنوك والمصارف من قواعد تشريعية بالتحوط عن الاخطار قبل وقوعها والتي قد تتعرض لها استثمارات البنوك من خلال الاحتفاظ برأس مال كافي لمواجهة أي خسارة مستقبلية، وهذا هو الدور الوقائي لرأس مال البنك، وهذا أولى من ترك الاستثمارات المصرفية بلا معيار، لأنه إذا وقعت الخسارة تفاقم الضرر، دون أي حساب للمخاطر (الشهيلي، 2020).

(6-1-3) مقاييس كفاية رأس المال

تتمثل أهم النسب المالية المستخدمة لقياس كفاية رأس المال للبنك في:

- **نسبة رأس المال الى اجمالي الودائع (CDR):** تقييس هذه النسبة مدى قدرة البنك على تلبية طلبات المودعين عند قيامهم بسحب ودائعهم أو سحب جزء منها، من خلال رأس مال البنك (الشهيلي، 2020).

- **نسبة رأس المال الى اجمالي الموجودات (CAR):** تقاس هذه النسبة من خلال ربط رأس المال الى اجمالي الموجودات لمواجهة الخسائر غير المتوقعة، ومما يؤخذ عليه أنه لم يميز بين أنواع الموجودات، لا سيما أن هناك موجودات ذات مخاطر عالية وموجودات لا تتضمن أية مخاطر) سعيد، 2003).

- **نسبة رأس المال الى القروض (CLR):** تقييس هذه النسبة مدى قدرة البنك على استخدام رأس المال لمواجهة المخاطر المتعلقة باسترداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض (سعيد، 2003).

- **نسبة رأس المال الى الموجودات الخطرة (CRAR):** تقييس هذه النسبة مدى إمكانية رأس مال الممتلك من تغطية الأصول ذات المخاطر المرتفعة مثل القروض والسلفيات، والأوراق التجارية المخصومة. (أحمد، 2013).

(6-1-4) اتفاقية بازل واهميتها في إدارة كفاية رأس المال في البنك

نظراً للأزمات المالية العالمية تتدخل الحكومات بمساعدات لإنقاذ البنوك والحفاظ على أنظمتها البنكية، مما جعل الهيئات الدولية وعلى رأسها بنك التسويات الدولية بإعادة النظر في القوانين التي تُسير البنوك، لضمان سلامة النظام البنكي العالمي (عياش، 2018). ونظراً لتزايد حالات التعثر المصرفي سواء على مستوى البنوك العالمية او المحلية؛ الأمر الذي دفع كثير من الدراسات والهيئات الى البحث عن طرق قياس مناسبة لتحديد مخاطر الائتمان والحد منها. فبعد الخسائر التي لحقت البنوك والمؤسسات المالية، والتي أدت الى إفلاس مؤسسات مالية عالمية، اتخذت لجنة بازل عدة إجراءات للحفاظ على سلامة النظام البنكي باعتباره الركيزة الأساسية للنظام الاقتصادي للدولة وأن القطاعات الأخرى تتلاقى وتتشابك مع هذا القطاع في مرحلة ما للحصول على الموارد المالية (عياش، 2018).

(6-1-4-1) اتفاقية بازل 1

تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1974، حيث بذلت جهوداً كبيرة بشأن مسألة كفاية رأس المال البنوك، وفي يوليو 1988 تم التوصل الى اتفاق نهائي بين محافظي البنوك المركزية ومجموعة الدول الصناعية العشر

الكبرى، وأصبح هذا الاتفاق يعرف "بـ اتفاقية بازل" حيث طلب من البنوك الالتزام به ابتداء من عام 1992 (عياش، 2018). وانطوت اتفاقية بازل 1 على العديد من الجوانب أهمها:

- التركيز على المخاطر الائتمانية: حيث تهدف الاتفاقية على حساب الحدود الدنيا لرأس المال مع الاخذ بعين الاعتبار المخاطر الائتمانية.
- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها: حيث تم التركيز على الاهتمام بنوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها (شرفي، 2019).
- تقسيم الدول من حيث أوزان المخاطر الائتمانية: يتم تقسيم دول العالم الى مجموعتين: تضم المجموعة الأولى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتضاف لهما سويسرا والمملكة العربية السعودية ودول متدني المخاطر، بينما تضم المجموعة الثانية الدول ذات المخاطر المرتفعة وباقي الدول (السبئي، 2016).
- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة الأصول: فنجد أن الأصول تندرج عند حساب معيار كفاية رأس المال في خمسة اوزان هي: 10%، 20%، 50%، 100%، وتركت اللجنة الحرية للسلطات النقدية المحلية باختيار أوزان المخاطر (نجار، 2013).

(6-1-4-2) اتفاقية بازل 2

بعد عدة سنوات وجهود شاقة وكبيرة والعديد من المناقشات والمشاورات ظهر الإطار الجديد لحساب كفاية رأس المال تحت مسمى "اتفاقية بازل 2" عام 2004 والتي تتضمن ثلاث دعائم هامة وهي:

- الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال: ويبقى الاتفاق الجديد على نفس نسبة كافية رأس المال أي 8% الا أنه في الإطار الجديد يعتبر أشمل من السابق في معالجة المخاطر (علي، 2010).
- المراجعة الرقابية: تهدف على تأكيد السلطات الرقابية من أن وضعية رأس المال في البنك وكفايته متوافقة مع بيئة واستراتيجية المخاطر الإجمالي التي يتحملها.
- الانضباطية السوقية: تهدف لجنة بازل الى تدعيم وتحسين درجة الأمان والصلابة في البنوك والمؤسسات التمويلية ومساعدة البنوك في بناء علاقات قوية مع العملاء (الوابل، 2020).

(6-1-4-3) اتفاقية بازل 3

نظراً للعيوب التي كشفت عنها الازمة المالية العالمية، مما أظهر قصور في الأنظمة المصرفية، لجأت لجنة بازل للرقابة المصرفية الى طرح معايير جديدة فيما يخص رأس المال. وذلك من أجل معالجة وتقوية الأنظمة المصرفية يجعلها قادرة على مواجهة الضغوطات المالية والاقتصادية. ويمكن تلخيص ما تضمنته " اتفاقية بازل 3" في الآتي (Toumi,2017):

- متطلبات رأس المال التنظيمي وفقاً لبازل 3: تم تعديل مكونات رأس المال التنظيمي ليضم: الشريحة الأولى الأسهم العادية التي تتكون بصفة رئيسية من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المدورة، والشريحة الأولى الإضافية، والشريحة الثانية، في حين ألغت اتفاقية بازل 3 الشريحة الثالثة التي تضمنتها بازل 2.
- نسبة كفاية رأس المال: تم تعديل حدود نسبة كفاية رأس المال وذلك بإضافة رأس المال لغايات التحوط الى نسبة كفاية رأس المال بنسبة 2.5%، وبذلك يصبح الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بالإضافة الى رأس المال لغايات التحوط 10.5%.

(6-1-4-4) اتفاقية بازل 4

إن معايير رأس المال التي صاغتها لجنة بازل تغير قدرة البنوك من البساطة الى حساسية المخاطر، حيث تم عام 2017 تعديلات على بازل 3 أطلق عليها بازل 4 ركزت التعديلات في حساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر وتحسين قابلية نسب رأس المال البنكي، ويعد تأثير هذه التعديلات في معايير بازل 3 عالية في القطاع البنكي لذلك أطلق عليها معايير بازل 4، ولأن البنوك تعتمد على النموذج الداخلي لحساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر يتأثر بتطبيق المقررات الجديدة حيث تقيد الاعتماد على النموذج الداخلي في احتساب مخاطر الائتمان. فالغرض من بازل 4 تعزيز معايير للحد الأدنى عالمياً للتعامل مع الأزمات المالية السابقة والحد من أزمات مالية قادمة بزيادة الراس المال للقطاع المالي (Magnus,2017).

(6-1-5) مفهوم الأداء المالي للبنك

يشير الأداء المالي للبنك الى مدى إنجاز البنك للأهداف والمساهمة في إتاحة الموارد المالية وتزويد البنك بفرص الاستثمار. ويعبر الأداء المالي للبنك عن أدائه من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة وعوائد متحققة بعد خصم تكلفة رأس المال من الأرباح بعد الضرائب، ومواجهة المخاطر المالية الناجمة عن استخدام الديون وأموال الغير في تمويل استخدامات البنك، ويتطلب القياس المالي في البنوك النظر الى بعدين أساسين هما الربحية والمخاطرة (فليح، 2006).

(6-1-5-1) أساليب تقييم الأداء المالي للبنوك

تتمثل اهم الأساليب لتقييم الأداء المالي للبنوك في الآتي:

(6-1-5-1-1) تحليل القوائم المالية

يقوم تحليل القوائم المالية على التعرف على النسبة التي يمثلها كل بند سواء كان ضمن مجموعة كلية أو فرعية، مثل نسبة السيولة الى إجمالي الأصول أو إجمالي الأصول المتداولة، ويتضمن هذا التحليل أسلوبين هما (الداوي، 2018):

التحليل العمودي (الرأسي) للمقارنة مع البنوك الأخرى وتشمل إعداد القوائم المالية ذات الحجم الموحد.

التحليل الأفقي لمقارنة تطور البيانات عبر الزمن ويشمل إعداد قوائم الاتجاهات الزمنية.

(6-1-5-1-2) النسب المالية

يمكن إجراء تحليل الأداء المالي للبنوك من خلال النسب المالية، وتتمثل أهم النسب المالية المستخدمة في تحليل أداء البنوك في:

- **معدل العائد على الاستثمار (ROI)**: يقيس المعدل مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول الاستخدام الأمثل، لتحقيق الأرباح خلال الاستثمار في الأصول المختلفة. ويتم حساب هذا المعدل بقسمة صافي الربح القابل للتوزيع على إجمالي رأس المال المستثمر (فليح، 2006).
- **معدل العائد على حق المساهمين (ROE):** يقيس معدل العائد على حقوق المساهمين مدى كفاءة الإدارة في استغلال أموال الملاك وقدرة هذه الأموال على توليد الأرباح، وارتفاع هذا المعدل يدل على كفاءة الإدارة في استغلال الأموال لضمان عائد مجزي للملاك، ويتم حساب هذا المعدل بقسمة صافي الربح القابل للتوزيع على إجمالي حقوق المساهمين (عاشوري، 2019)

(6-2) الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين كفاية رأس المال والأداء المالي للبنوك المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي خلال الفترة من 2018 الى 2022، حيث هدفت دراسة بوغازي (2022) الى تحديد أثر كفاية رأس المال على الأداء المالي في مصرف الراجحي خلال الفترة (2010-2020)، حيث تم قياس الأداء المالي للمصرف من خلال أهم مؤشرات الربحية والعائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، ولتحقيق هذه الدراسة تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي. وتوصلت هذه الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين كفاية رأس المال ومؤشرات الربحية في مصرف الراجحي، ووجود علاقة سببية في اتجاه واحد من كفاية رأس المال (CAR) الى العائد على الأصول (ROA)، وعدم وجود علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين كفاية رأس المال والعائد على حقوق الملكية (ROE).

بينما دراسة عمايرة (2020) التي هدفت للتعرف على أثر تطبيق كفاية رأس المال في المصارف التجارية وفقاً لاتفاقية بازل (II) على الأداء المالي خلال الفترة (2009-2019)، حيث يكون مجتمع الدراسة وعينتها من البيانات المالية لجميع البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (2009-2019) وعددها (13) بنكاً تجارياً أردنياً، ولكي تتحقق اهداف الدراسة تم استخدام نموذج الاحصائي (Panal Date) وبرنامج (Eviews). وأظهرت الدراسة العديد من النتائج ومنها: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل (II) على الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام العائد على الأصول (ROA) خلال الفترة المالية (2019-2009)، كما بينت أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل (II) على الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام العائد على حقوق الملكية (ROE) خلال الفترة المالية (2019-2009).

وتناولت دراسة عبد الجواد (2021) اختبار تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي للقطاع المصرفي في مصر، مقاسا بثلاثة مؤشرات للربحية هي معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ونصيب السهم من صافي

الربح، وبإضافة المتغيرين التفسيريين معدل نمو الأصول وحجم البنك الى معدل كفاية رأس المال كمتغيرات تفسيرية في الدراسة، وباستخدام بيانات مقطعية للفترة (2004-2018) عن أحد عشر بنكا مسجلا في سوق الأسهم المصرية، بينت نتائج كل من اختبار " LLC " واختبار " IPS " لجذر الوحدة للبيانات المقطعية، أن بيانات متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى ومتكاملة من الدرجة الأولى. ودلت نتائج التقدير على التأثير الإيجابي لكفاية رأس المال على الأداء المالي لبنوك الدراسة، وخاصة في الأجل الطويل، كما تميز كل من معدل نمو الأصول وحجم البنك بتأثيرهما الطردي على مؤشرات الربحية الثلاثة في الأجل الطويل، وإن كانت سرعة التعديل لكل منهما بطيئة نسبيا، حيث بلغت نحو (5%، 6%، 16%) لكل من معادلة معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ونصيب السهم من صافي الربح على الترتيب.

بينما دراسة سليمان (2020) التي هدفت الى التعرف على واقع كفاية رأس المال بالبنوك العربية، وتم استخدام المنهج التحليلي الوصفي والاستدلالي، ولقد تم تجميع البيانات من تقارير البنوك المركزية، وتم استخدام لهذه الدراسة برنامج التحليل الاحصائي SPSS والتباين الأحادي ANOVA واختبار المقارنات المتعددة Post Hoc Test لاختبار فرض الدراسة. وتوصلت الدراسة الى وجود فروقات معنوية ذات دلاله إحصائية فيما بين البنوك العربية فيما يتعلق بكفاية رأس المال، ووضحت الدراسة أن هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين البنوك العربية فيما يتعلق بكفاءة رأس المال من 2007-2017 وقد وضحت الدراسة ارتفاع مؤشر كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية عن كفاية رأس المال في البنوك العربية خلال فترة الدراسة وهو ما يشير الى قوة والصلابة المالية البنوك الجزائرية المالية للبنوك الجزائرية وقدرتها على تحمل الخسائر الغير متوقعة في نشاطاتها، ووضحت الدراسة أن السلسلة الزمنية لمؤشر كفاية رأس مال البنوك الجزائرية قد سجلت اعلى قيمة في المتوسط بقيمة مقدارها (20%) وفي المقابل سجلت السلسلة الزمنية لمؤشر كفاية رأس المال للبنوك التونسية اقل قيمة في المتوسط بقيمة مقداراها (11%) وتوصلت نتائج الدراسة أن مؤشر كفاية رأس المال للبنوك خلال فترة الدراسة قيمة أعلى من الحد الأدنى المقرر من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية وذلك بمتوسط حسابي قدرة (17%).

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تناولها لأبعاد ومستويات مختلفة في مستويات كفاية رأس المال في (نسبة رأس المال الى الودائع، نسبة رأس المال الى الموجودات، نسبة رأس المال الى القروض، نسبة رأس المال الى الموجودات الخطرة) وأثرها على الأداء المالي وأبعادها (معدل العائد على الاستثمار، معدل العائد على حقوق الملكية)، وكذلك تكون في الدراسات التي تناولت موضوع أثر كفاية رأس المال في الأداء المالي وذلك بالتطبيق على البنوك المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودي خلال الفترة (2018-2022).

وفي دراسة قام بها Larojan (2020) حول تأثير كفاية رأس المال على ربحية القطاع المصرفي في سيريلانكا، تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد والبيانات الزمنية الفصلية للفترة من الربع الأول عام 2008 إلى الربع الثالث عام 2019. تم أخذ الفروق الأولى للبيانات لمعالجة عدم الاستقرار في المستوى. واستخدمت عدة مؤشرات لقياس الربحية، بما في ذلك صافي الربح إلى إجمالي الأصول، وهامش الفرق بين أسعار الإقراض المصرفي والودائع، ونسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول، بالإضافة إلى نسبة صافي الدخل من مصادر غير الائتمان إلى الأصول. وتضمنت الدراسة أيضًا عدة متغيرات تفسيرية، ومن أهمها نسبة رأس المال الأساسي والمساند إلى الأصول، والتي تم ترجيحها

بأوزان نسبية وفقًا لدرجة مخاطرها كمقياس لكفاية رأس المال، بالإضافة إلى نسبة جودة الأصول. أظهرت نتائج التقدير عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمعدل كفاية رأس المال على أي من مؤشرات الربحية المستخدمة في الدراسة، باستثناء تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على نسبة صافي الدخل من مصادر غير الائتمان المصرفي. وأظهرت النتائج أيضًا وجود تأثير عكسي وذو دلالة إحصائية لمقياس جودة الأصول على هامش الفرق بين أسعار الإقراض المصرفي والودائع.

وفيما يتعلق بتأثير هيكل رأس المال على ربحية البنوك التجارية في الاقتصاد الغاني، قام Doku et al (2019) باستخدام بيانات مقطعية لحوالي واحد وعشرين بنكًا تجاريًا خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2014.واستخدمت طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين في التحليل. أظهرت نتائج التقدير وجود تأثير إيجابي قوي لهيكل رأس المال، المقاس بنسبة رأس المال إلى الأصول، على معدل ربحية البنوك، حسب معدل العائد على الأصول. كما بينت النتائج وجود تأثير إيجابي لنسبة الودائع المطلوبة إلى إجمالي الودائع على معدل ربحية البنك، بسبب تكلف أقل للبنوك. وبشأن تأثير كفاية رأس المال على أداء البنوك، يتطلب ذلك مزيدًا من التحليل لفهم العلاقة بشكل شامل.

(7) نموذج الدراسة

– النموذج الاول: يتمثل النموذج في التعرف على أثركفاية راس المال على معدل العائد على الاستثمار. ويتمثل النموذج الأول في المعادلة التقديرية التالية:

$$1- \quad ROI_{it}= \beta_0+ \beta_1 CDR_{it}+ \beta_2 CAR_{it}+ \beta_3 CLR_{it}+ \beta_4 CRAR_{it}+ \epsilon_i$$

– النموذج الثاني: يتمثل النموذج الثاني للدراسة في التعرف على أثركفاية راس المال في معدل العائد على حق الملكية. ويتمثل النموذج الثاني في المعادلة التالية:

$$2- \quad ROE_{it}= \theta_0+ \theta_1 CDR_{it}+ \theta_2 CAR_{it}+ \theta_3 CLR_{it}+ \theta_4 CRAR_{it}+ \epsilon_{it}$$

حيث:

ROI : معدل العائد على الاستثمار

ROE : معدل العائد على حق الملكية

CDR: نسبة راس المال الى الودائع

CAR: نسبة راس المال الى اجمالي الموجودات

CRAR: نسبة راس المال الى الموجودات الخطرة

$\beta 0$، $\theta 0$ = الحد الثابت لنماذج الدراسة

$B1,2,3,4$ = معاملات الانحدار متغيرات كفاية راس المال على العائد على الاستثمار

θ 1,2,3,4 = معاملات الانحدار متغيرات كفاية راس المال على العائد على حقوق الملكية

(8) منهجية الدراسة

(8-1) مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة للبنوك المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودي خلال الفترة ما بين (2022-2018). ويوضح جدول رقم (2) إطار يوضح كافة للبنوك المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودي.

جدول 2: البنوك المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودي في الفترة ما بين (2018-2022)

م	البنك
1	بنك الأهلي السعودي
2	مصرف الراجحي
3	بنك الرياض
4	البنك السعودي الفرنسي
5	البنك العربي الوطني
6	البنك السعودي البريطاني (ساب)
7	مصرف الانماء
8	البنك السعودي للاستثمار
9	بنك البلاد
10	بنك الجزيرة

المصدر: سوق المال السعودي "تداول" 2023.https://www.saudiexchange.sa/wps/portal/tadawul/home /

يتمثل مجتمع الدراسة كافة البنوك المدرجة بسوق المال السعودية خلال الفترة من 2018 الى 2022، حيث كان عدد من البنوك التجارية العاملة والمدرجة بسوق المال السعودية عشرة بنوك.

وقد تم استخدام أسلوب الحصر الشامل للبنوك المدرجة بسوق المال السعودية. حيث تم استخدام البيانات المجمعة عن كافة البنوك محل الدراسة، كما يتضح من جدول (2) حيث كانت اعداد هذه عشرة بنوك.

(9) تعريف وقياس المتغيرات

تشتمل متغير الدراسة، على متغير رئيسي، وهو المتغير المستقل " كفاية رأس المال "، والمتغير التابع " الأداء المالي "

(9-1) قياس متغيرات الدراسة

(9-1-1) نسب كفاية راس المال

وتتمثل أهم نسب التي تقييس مدى كفاية راس مال البنك في (الشهيل، 2020):

- نسبة راس المال إلى الودائع (CDR)= $\frac{\text{راس المال}}{\text{الودائع}}$
- نسبة راس المال إلى أجمالي الموجودات (CAR)= $\frac{\text{راس المال}}{\text{الموجودات}}$

- نسبة راس المال إلى أجمالي القروض (CLR)= $\frac{\text{راس المال}}{\text{القروض}}$

- نسبة راس المال إلى الموجودات الخطرة (CRAR)= $\frac{\text{راس المال}}{\text{الموجودات الخطرة}}$

(9-1-2) نسب الأداء المالي

وتتمثل أهم نسب المستخدمة في قياس الأداء المالي في:

- معدل العائد على الاستثمار (ROI)= $\frac{\text{صافى الربح}}{\text{اجمالى الاستثمار}}$

- معدل العائد على حق الملكية (ROE)= $\frac{\text{صافى الربح}}{\text{حق الملكية}}$

(9-2) مصادر الحصول على البيانات

اعتمدت الدراسة في الحصول على البيانات على المصادر الثانوية حيث تم الاعتماد على الدوريات والدراسات والبحوث المنشورة والرسائل الجامعية التي تناولت موضوع الدراسة، وذلك لبناء الإطار النظري للدراسة.

كما تم الاعتماد على البيانات الكمية والإحصاءات المنشورة عن البنوك المدرجة بسوق المال السعودية.

(9-3) تجميع وتجهيز البيانات

تم تجميع البيانات من خلال موقع سوق المال السعودي (تداول)، حيث تم تجميع القوائم المالية من قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل خلال فترة الدراسة من 2018-2023 للبنوك محل الدراسة ثم تم حساب النسب وفق مقاييس السابق ذكرها.

(10) نتائج تحليل البيانات

للتعرف على أثر كفاية راس المال للبنوك في الأداء المالي تم تقدير نموذجين بحيث يقوم النموذج الأول بتحديد أثر كفاية راس المال على العائد على الاستثمار للبنوك المدرجة في سوق المال السعودي، بينما النموذج الثاني يقوم بتحديد أثر كفاية راس المال على العائد على حق الملكية محل الدراسة خلال الفترة ما بين 2018 إلى 2023. ولاختبار صحة النموذجين تم أولاً توصيف متغيرات الدراسة، ثم التأكد من مدى صحة البيانات، ومدى تحقق شروط تقدير النماذج، ثم تقدير النماذج والتعرف على مدى صحة نموذجي الدراسة.

(10-1) التوصيف العام لمتغيرات الدراسة

يتمثل توصيف متغيرات الدراسة في التعرف على الوسط والوسيط والانحراف المعياري والحد الأدنى والأقصى ومدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي لمتغيري كفاية راس المال، والأداء المالي للبنوك والمكون من معدل العائد على الاستثمار، ومعدل العائد على حق الملكية. ويوضح جدول رقم (3) توصيف متغيرات الدراسة من متغير مستوى كفاية راس المال والأداء المالي للبنوك

جدول (3): توصيف متغيرات الدراسة

	نسبة راس المال للودائع	نسبة راس المال للموجودات	نسبة راس المال الى القروض	نسبة راس المال الى الموجودات الخطرة	معدل العائد على الاستثمار	معدل العائد على حق الملكية
	CDR	CAR	CLR	CRAR	ROI	ROE
الوسط	0.166	0.104	4.698	0.148	0.028	0.197
الوسيط	0.109	0.077	3.357	0.121	0.016	0.101
الحد الأقصى	1.048	0.783	37.408	1.070	0.084	0.791
الحد الأدنى	0.000	0.040	0.000	0.000	-0.015	-0.081
الانحراف المعياري	0.217	0.131	7.389	0.179	0.024	0.198
إحصائية جاركو - بيرا	221.097	956.052	244.295	852.629	6.176	21.627
مستوى المعنوية	0.000	0.000	0.000	0.000	0.046	0.000

(10-1-1) توصيف كفاية راس المال للبنوك محل الدراسة

- يتضح من جدول (3) أن متوسط نسبة راس المال للودائع "CDR" تقدر بـ 0.166 للبنوك محل الدراسة خلال الفترة من 2018 إلى 2022، وأن قيمة الوسيط لهذه النسبة 0.109، ويوجد اختلاف كبير بين هاتين النسبتين مما يعكس قد لا تتوزع النسبة توزيع طبيعي ونجد أن إحصائية جاركو-بيرا 221.097 بمستوى معنوية 0.000 مما يشير إلى عدم توزع النسبة عبر البنوك توزع طبيعي، كما نجد أن الانحراف المعياري للنسبة بلغ 0.217 وهي نسبة منخفضة اقل من الواحد هذا يشير إلى تماثل هذه النسبة عبر البنوك محل الدراسة.
- ويوضح جدول (2) أن متوسط نسبة راس المال إلى الموجودات "CAR" بلغ 0.104، الوسيط بلغ 0.077، ولاختلاف هاتين النسبتين يشير إلى احتمالية عدم توزع النسبة طبيعياً وباللجوء إلى إحصائية جاركو-بيرا نجد قيمتها تساوى 956.052 بمستوى معنوية 0.000، هذا يثبت عدم توزع البيانات طبيعياً. كما أن انخفاض الانحراف المعياري الذي قيمته 0.131 يشير إلى تجانس التباين لهذه النسبة عبر البنوك محل الدراسة.
- وفقاً لجدول (2) متوسط نسبة راس المال إلى القروض "CLR" تقدر ب، 4.698، وقيمة الوسيط بـ 3.357 وهذا يشير إلى أن قيمة حقوق الملكية للبنوك أكبر بـ 4أو 3 أضعاف قيمة القروض. كما نجد أن هذه النسبة لا تتوزع توزيع طبيعي نظراً إلى أن معامل إحصائية جركو-بيرا تقدر بـ 244.295 بمستوى معنوية 0.000، كما نجد أن الانحراف المعياري لهذه النسبة في البنوك محل الدراسة تقدر بـ 7.389 وهذا يعنى التباين الشديد في هذه النسبة عبر البنوك.
- كما يتضح من جدول (2) أن متوسط نسبة راس المال إلى الموجودات الخطرة (CRAR) تقدر بـ 0.148، كما أن الوسيط لهذه النسبة يقدر بـ 0.121 بانحراف معياري 0.179 ويشير انخفاض الانحراف المعياري لتماثل هذه النسبة عبر البنوك محل الدراسة. كما نجد أن هذه النسبة لا توزع طبيعياً ببنوك الدراسة نظراً إلى أن إحصائية جاركو-بيرا تقدر بـ 852.629 عند مستوى معنوية 0.000.

(10-1-2) توصيف الأداء المالي للبنوك

- يوضح جدول (2) أن متوسط معدل العائد على الاستثمار "ROI" للبنوك محل الدراسة خلال الفترة الزمنية من 2018 إلى 2022 تقدر بـ 2.8% والوسيط 1.6% بانحراف معياري 0.024 انخفاض التباين في معدلات العائد للاستثمار عبر بنوك الدراسة وتجانس هذا التباين. كما أن توزع معدل العائد على الاستثمار عبر بنوك الدراسة لا يتبع التوزيع الطبيعي نظراً إلى أن إحصائية جاركو-بيرا 6.1761عند مستوى معنوية 0.046.
- كما أن متوسط معدل العائد على حقوق الملكية "ROE" للبنوك محل الدراسة خلال الفترة ما بين 2018 إلى 2022 تقدر بـ 19.7%، الوسيط يقدر بـ 10.1% بانحراف معياري 0.198. كما أننا نجد أن العائد على حق الملكية لا يتوزع خلال بنوك الدراسة توزيعاً طبيعياً نظراً إلى أن إحصائية جاركو-بيرا تقدر بـ 21.627 عند مستوى معنوية 0.000

(10-1-3) المقارنة بين البنوك وفقاً لمتغيرات الدراسة، والاجابة على التساؤل الأول والثاني للدراسة

(10-1-3-1) مستوى كفاية راس مال البنك عن الفترة ما بين 2018-2022

تم قياس مستوى كفاية راس المال للبنوك من خلال أربعة نسب وتبين هي نسبة راس المال الى اجمالي الودائع (CDR)، وراس المال الى اجمالي الموجودات (CAR)، وراس المال الى اجمالي القروض (CLR)، وراس المال الى الموجودات الخطرة (CRAR). ويوضح جدول (4) نسب كفاية راس المال للبنوك محل الدراسة خلال الفترة ما بين 2018-2022.

جدول 4: مستوى كفاية راس المال للبنوك محل الدراسة عن الفترة ما بين 2018 – 2022

البنك	راس المال الى اجمالي الودائع CDR		راس المال الى اجمالي الموجودات CAR		راس المال الى القروض CLR		راس المال الى الموجودات الخطرة CRAR	
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري
بنك الأهلي السعودي	21.81%	0.303479	5.44%	0.008116	10%	0.031	9.60%	0.013436
مصرف الراجحي	6.41%	0.012361	5.11%	0.00956	8%	0.056	7.50%	0.016476
بنك الرياض	14.91%	0.01886	10.31%	0.018673	16%	0.042	15.80%	0.029283
البنك السعودي الفرنسي	8.79%	0.302776	6.02%	0.006253	9%	0.051	8.90%	0.010089
البنك العربي الوطني	9.99%	0.017906	7.39%	0.011101	11%	0.012	11.30%	0.019849

البنك	راس المال الى اجمالي الودائع CDR		راس المال الى اجمالي الموجودات CAR		راس المال الى القروض CLR		راس المال الى الموجودات الخطرة CRAR	
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري
البنك السعودي البريطاني (ساب)	10.73%	0.007032	7.57%	0.007341	13%	0.041	12.80%	0.010015
مصرف الانماء	9.41%	0.086675	11.60%	0.010671	16%	0.014	9.50%	0.088026
البنك السعودي للاستثمار	12.33%	0.012919	7.86%	0.007488	13%	0.032	13.40%	0.007327
بنك البلاد	45.91%	0.483361	34.11%	0.356927	47%	0.016	44.00%	0.504507
بنك الجزيرة	12.19%	0.024542	8.93%	0.015764	15%	0.021	15.30%	0.032527

مستوى كفاية راس المال الى اجمالي الودائع (CDR)

تتمثل النسبة الأولى في قياس كفاية راس مال البنك في نسبة راس المال إلى إجمالي الودائع "CDR" ، ونجد أن بنك البلاد يجأ في المرتبة الأولى في هذه النسبة حيث تقدر نسبة CDR لبنك البلاد 45.91% ثم يليه البنك الأهلي السعودي بنسبة 21.81% ثم يليه بنك الرياض بنسبة 14.91% وبوضح الجدول (4-4) أن أقل البنوك في نسبة راس المال الى أجمالي الودائع CDR هي مصرف الراجحي بنسبة 6.41%.

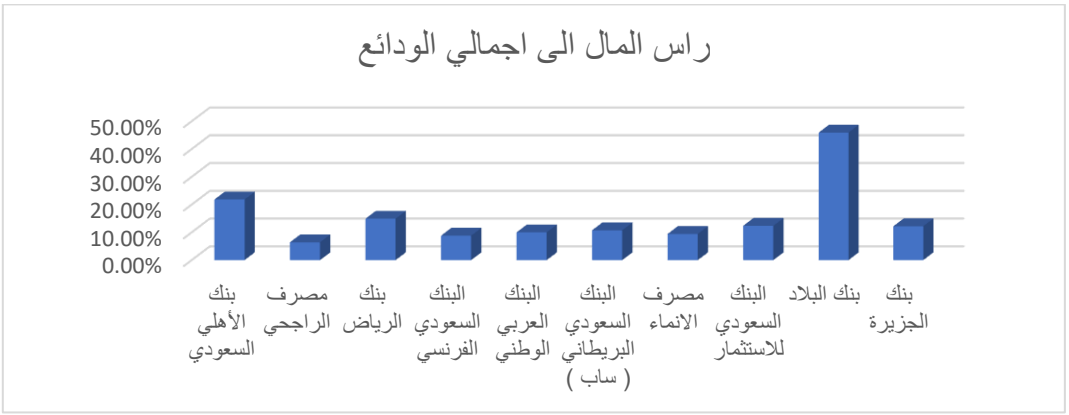

شكل 1: مستوى راس المال إلى أجمالي الودائع CDR للبنوك خلال الفترة ما بين 2018-2022

راس المال إلى إجمالي الموجودات CAR

يوضح جدول (3) مستوى راس المال إلى أجمالي الموجودات (CAR) للبنوك محل الدراسة عبر الفترة ما بين 2018-2022 ويتضح أن بنك البلاد أكبر البنوك لديه نسبة مرتفعة من راس المال إلى أجمالي الموجودات "CAR " حيث بلغت هذه النسبة 34.11% وهذا يعنى أن بنك البلاد لدية قدرة عالية على تحمل الخسائر التي قد تتحقق من الأنشطة الاستثمارية للبنك. ثم يليه مصرف الانماء بنسبة 11.6% ويليه بنك الرياض بنسبة 10.31%. ونجد أن مصرف الراجحي، والأهلي السعودي هي أقل البنوك في هذه النسبة، حيث بلغت النسبة لمصرف الراجحي 5.11% والبنك الأهلي السعودي 5.44%.

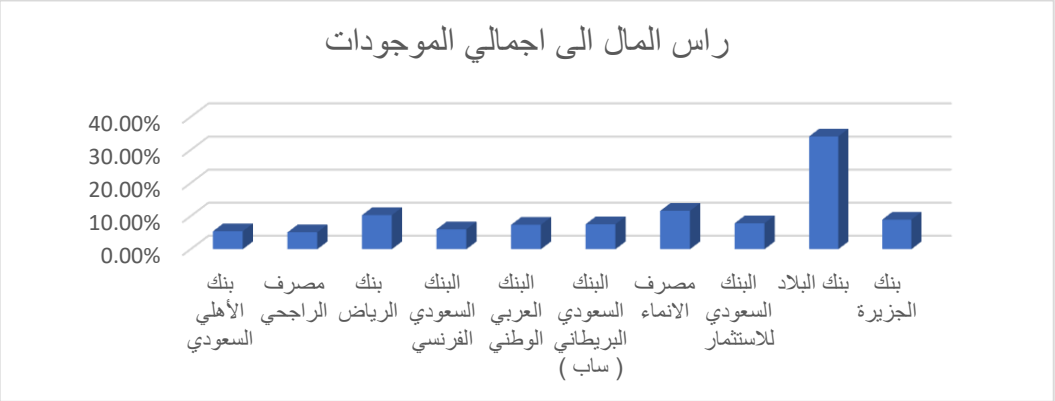

شكل 2: نسبة راس المال إلى أجمالي الموجودات CAR للبنوك محل الدراسة خلال الفترة ما بين 2018-2022

راس المال إلى القروض CLR

وضح جدول (3) كفاية راس المال المتمثلة في نسبة راس المال الى القروض "CLR" والتي تعكس قدرة البنك على مواجهة مخاطر عدم تحصيل القروض من راس مال البنك، فنجد أن بنك البلاد هو الأفضل بحيث نسبة CLR تمثل 47%، وأي أن راس مال البنك يغطى حجم القروض الممنوحة للعملاء 47%، ثم يليه بنك الرياض بـ 16% ولكن نجد أضعف البنوك في مواجهة مخاطر عدم تحصيل القروض هو مصرف الراجحي بنسبة 8%.

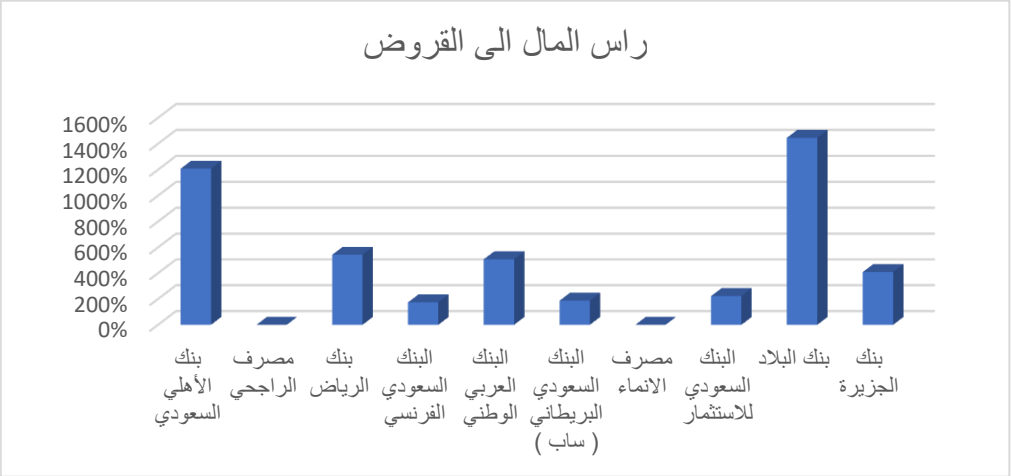

شكل 3: نسبة راس المال الى القروض CLR للبنوك محل الدراسة خلال الفترة بين 2018-2022

نسبة راس المال إلى الموجودات الخطرة CRAR

يتضح من الشكل (4) نسبة راس المال إلى الموجودات الخطرة للبنوك محل الدراسة خلال الفترة الزمنية من 2018إلى 2022 ويتضح أن بنك البلاد هو أفضل بنك بهذه النسبة ولدية القدرة العالية على مواجهة الموجودات الخطرة من راس مال البنك حيث بلغت هذه النسبة لبنك البلاد 44%، ثم يليه في القدرة بنك الرياض بنسبة 15.8% ثم بنك الجزيرة بنسبة15.9% كما نجد أن أقل البنوك قدرة في مواجهة مخاطر الموجودات الخطرة من راس مال البنك هو بنك الراجحي حيث بلغت نسبته 7.5%.

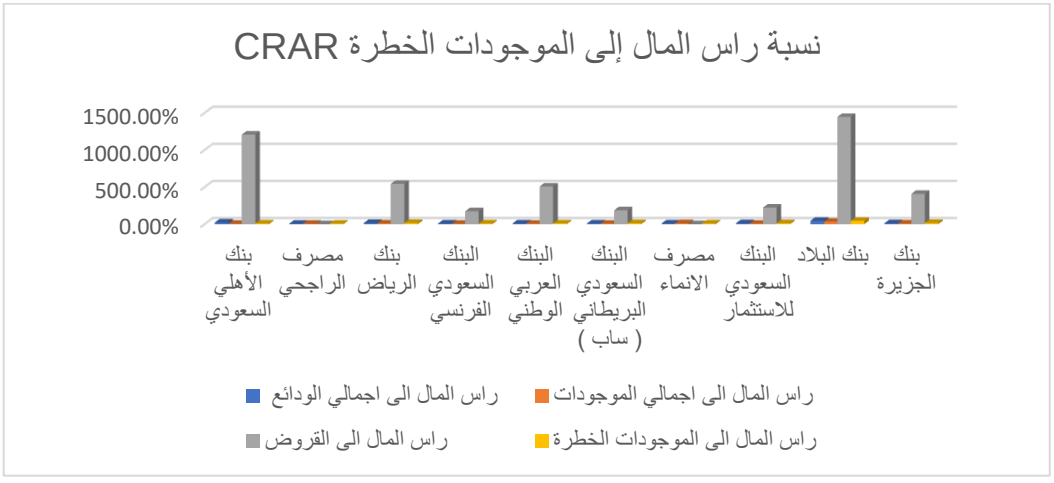

شكل 4: نسبة راس المال إلى الموجودات الخطرة للبنوك محل الدراسة خلال الفترة ما بين 2018-2022

يوضح جدول (5) ترتيب البنوك محل الدراسة ترتيباً تنازلياً وفقاً لمستوى كفاية رأس المال

جدول 5: ترتيب البنوك تنازلياً وفقاً لكفاية راس المال

الترتيب	راس المال الى اجمالي الودائع CDR		راس المال الى اجمالي الموجودات CAR		راس المال الى القروض CLR		راس المال الى الموجودات الخطرة CRAR	
	البنك	النسبة	البنك	النسبة	البنك	النسبة	البنك	النسبة
1	بنك البلاد	45.91%	بنك البلاد	34.11%	بنك البلاد	47%	بنك البلاد	44.00%
2	بنك الأهلي السعودي	21.81%	مصرف الانماء	11.60%	بنك الرياض	16%	بنك الرياض	15.80%
3	بنك الرياض	14.91%	بنك الرياض	10.31%	مصرف الانماء	16%	بنك الجزيرة	15.30%
4	البنك السعودي للاستثمار	12.33%	بنك الجزيرة	8.93%	بنك الجزيرة	15%	البنك السعودي للاستثمار	13.40%
5	بنك الجزيرة	12.19%	البنك السعودي للاستثمار	7.86%	البنك السعودي البريطاني (ساب)	13%	البنك السعودي البريطاني (ساب)	12.80%
6	البنك السعودي البريطاني (ساب)	10.73%	البنك السعودي البريطاني (ساب)	7.57%	البنك السعودي للاستثمار	13%	البنك العربي الوطني	11.30%
7	البنك العربي الوطني	9.99%	البنك العربي الوطني	7.39%	البنك العربي الوطني	11%	بنك الأهلي السعودي	9.60%
8	مصرف الانماء	9.41%	البنك السعودي الفرنسي	6.02%	بنك الأهلي السعودي	10%	مصرف الانماء	9.50%
9	البنك السعودي الفرنسي	8.79%	بنك الأهلي السعودي	5.44%	البنك السعودي الفرنسي	9%	البنك السعودي الفرنسي	8.90%
10	مصرف الراجحي	6.41%	مصرف الراجحي	5.11%	مصرف الراجحي	8%	مصرف الراجحي	7.50%

(10-1-3-1) مستوى الأداء المالي للبنوك محل الدراسة

يوضح جدول رقم (6) مستوى الأداء المالي للبنوك محل الدراسة عن الفترة ما بين 2018-2022 ويتمثل الأداء المالي للبنوك في معدل العائد على الاستثمار ROI، ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE

جدول 6: مستوى الأداء المالي للبنوك محل الدراسة عن الفترة ما بين 2018 – 2022

البنك	ROI معدل العائد على الاستثمار		ROE معدل العائد على حقوق الملكية	
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري
بنك الأهلي السعودي	1.12%	0.002536	7.52%	0.025058
مصرف الراجحي	2.11%	0.006222	16.98%	0.054413
بنك الرياض	1.75%	0.003143	11.62%	0.02127
البنك السعودي الفرنسي	5.61%	0.005104	32.28%	0.032314
البنك العربي الوطني	1.52%	0.004511	9.80%	0.032969
البنك السعودي البريطاني (ساب)	0.76%	0.012739	3.92%	0.068478
مصرف الانماء	5.87%	0.003093	35.10%	0.0195
البنك السعودي للاستثمار	0.85%	0.004406	5.58%	0.027258
بنك البلاد	7.35%	0.008123	68.14%	0.071746
بنك الجزيرة	0.79%	0.005632	5.69%	0.037908

يوضح جدول (6) أن بنك البلاد يحقق اكبر نسبة في معدل العائد على الاستثمار حيث يقدر بـ 7.35% ، يليه مصرف الانماء 5.87% ، ثم يليه البنك السعودي الفرنسي 5.61% .كما أيضاً يحقق بنك البلاد اكبر معدل عائد على حق الملكية ROE حيث يحقق 68.14% ، ثم يليه مصرف الانماء بـ 35.10% ثم يليه مصرف البنك السعودي الفرنسي 32.28%.بينما كل من البنك السعودي البريطاني (سابا) ، بنك الجزيرة والبنك السعودي للاستثمار يحققوا أقل معدل عائد على الاستثمار ROI 0.76%، 0.79%، 0.85% على التوالي، كما أيضاً يحققوا أقل معدل عائد على حقوق الملكية حيث بلغ 3.92% ، 5.58%، 5.69% على التوالي.

ويعكس الجدول رقم (7) ترتيب البنوك حسب معدل العائد على الاستثمار، معدل العائد على حق الملكية.

جدول (7) ترتيب البنوك تنازلياً وفقاً للأداء المالي

الترتيب	معدل العائد على الاستثمار ROI		معدل العائد على حقوق الملكية ROE	
	البنك	النسبة	البنك	النسبة
1	بنك البلاد	7.35%	بنك البلاد	68.14%
2	مصرف الانماء	5.87%	مصرف الانماء	35.10%
3	البنك السعودي الفرنسي	5.61%	البنك السعودي الفرنسي	32.28%
4	مصرف الراجحي	2.11%	مصرف الراجحي	16.98%
5	بنك الرياض	1.75%	بنك الرياض	11.62%
6	البنك العربي الوطني	1.52%	البنك العربي الوطني	9.80%
7	بنك الأهلي السعودي	1.12%	بنك الأهلي السعودي	7.52%
8	البنك السعودي للاستثمار	0.85%	بنك الجزيرة	5.69%
9	بنك الجزيرة	0.79%	البنك السعودي للاستثمار	5.58%
10	البنك السعودي البريطاني (ساب)	0.76%	البنك السعودي البريطاني (ساب)	3.92%

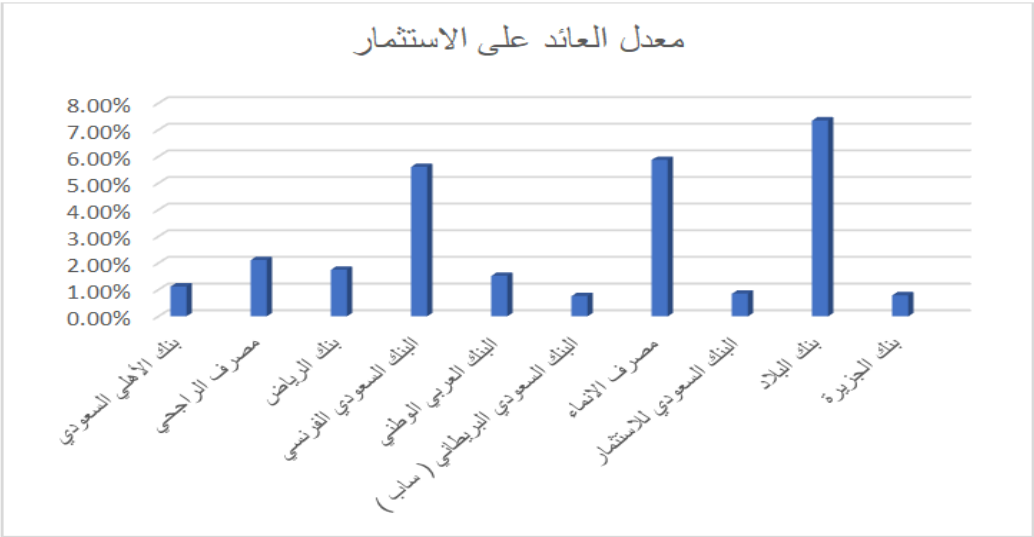

شكل 5: معدل العائد على الاستثمار محل الدراسة خلال الفترة ما بين 2018-2022

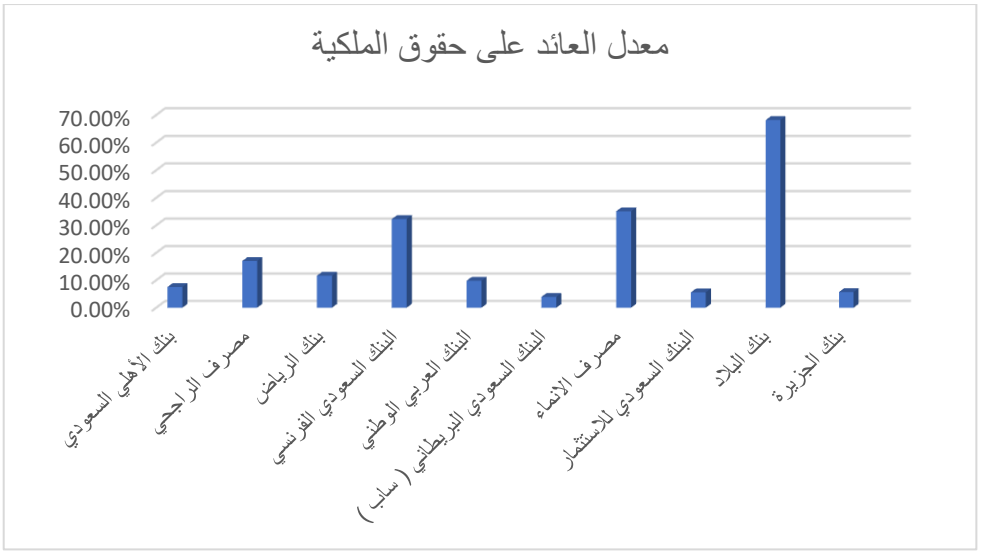

شكل 6: معدل العائد على حق الملكية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة ما بين 2018-2022

(2-10) تقدير نماذج الدراسة

تم تقدير نماذج الدراسة باستخدام الانحدار الخطى المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة، حيث هذه الطريقة تمتاز عن طريقة المربعات الصغرى العادية أو المرجحة بأنها تقوم بحل المشاكل القياسية للنموذج مثل مشكلة التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ أو مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل لحدود الخطأ، أو مشكلة تجانس

التباين، من خلال قياس الأسلوب بإحداث تحويل النموذج الأصلي من خلال قسمة حدي النموذج على تباين حدود الخطأ.

(10-2-1) النموذج الاول: يتمثل النموذج في التعرف على أثركفاية راس المال على معدل العائد على الاستثمار. ويتمثل النموذج في المعادلة التقديرية التالية:

$$ROI_{it}= \beta_0+ \beta_1 CDR_{it}+ \beta_2 CAR_{it}+ \beta_3 CLR_{it}+ \beta_4 CRAR_{it}+ \epsilon_{it}$$

حيث أن:

ROI: معدل العائد على الاستثمار.

β_0: الحد الأدنى من معدل العائد على الاستثمار بغض النظر عن كفاية رأس مال البنك.

β_S: معاملات انحدار نسب كفاية رأس مال البنك (نسبة التغير في ROI نتيجة للتغير في نسب كفاية رأس المال).

CDR: نسبة رأس المال إلى إجمالي الودائع.

CAR: نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات.

CLR: نسبة رأس المال إلى إجمالي القروض.

CRAR: نسبة رأس المال إلى الموجودات الخطرة.

ϵ_{it}: حد خطأ التقدير

النموذج المقدر:

باستخدام أسلوب المربعات الصغرى المعممة تم تقدير النموذج كما يلى:

$$ROI= 0.023+ 0.019CDR+ 0.476CAR+ 0.568CLR- 0.302CRAR$$

ويعكس جدول (8) مؤشرات صحة النموذج الاول وتتمثل فيما يلي:

جدول 8: مؤشرات صحة النموذج

النموذج	R	R^2	Adj R^2	F	Sig
الأول	0.66	0.44	0.39	8.638	0.000031

وضح جدول (7) أن معامل التفسير R^2يساوى 0.44 عند إحصائية F = 8.638، ومستوى معنوية 0.000031 وهذا يعكس أن المتغيرات المستقلة للنموذج تفسر 0.44 من التغير الحادث في معدل العائد على الاستثمار للبنوك محل الدراسة.

وللتعرف على مدى جودة تقدير النموذج تم التأكد من مدى توافر الشروط التالية: مدى توزيع حد الخطأ توزيعاً طبيعياً Normality test وتم استخدام إحصائية جارقوي – بيرا Jarque-bera للتأكد من مدى توزيع حد الخطأ طبيعياً، ومدى اختلاف الحد العشوائي Heteroscedasticity test وقد تم استخدام اختبار قولد تيلد وكواندت

Goldfeld – Quandt للتأكد من تجانس تباين حد الخطأ. كما تم استخدام إحصائية دربن واتسن – Durbin Watson للتأكد من مدى وجود ارتباط خطي ذاتي بين الحدود العشوائية Autocorrelation. وللتأخد لخلو النموذج من الارتباط المتعدد لحدود الخطأ تم استخدام معامل تضخم التباين VIF. ويوضح جدول (9) مدى جودة تقدير النموذج الأول.

جدول 9: جودة تقدير معلمات النموذج الاول

الإحصائية	إحصائية جاركو-بيرا لتوزيع حد الخطأ	تجانس تباين حد الخطأ Breusch-Pagan-GodFrey	دربن و اتسون " الارتباط المتسلسل"	الارتباط الخطى VIF
القيمة	1.935	48.6879	2.01	أقل من 10 انظر جدول (9) معاملات النموذج
المعنوية	0.426	0.1630		

يتضح من الجدول (10) أن النموذج المقدر محقق الشروط التي تعكس جودة تقدير معلمات النموذج ولتحديد أي من المتغيرات المستقلة مفسرة للمتغير التابع ROI.

جدول 10: معاملات متغيرات النموذج الاول

المتغير	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري SE	T	مستوى المعنوية Sig	VIF
الثابت	0.023	0.0036	6.22	0.000	-
CDR	0.0194	0.02020	0.958	0.3432	2.5
CAR	0.476	0.09255	5.1468	0.000	9.28
CLR	0.568	0.00056	4.642	0.0000	2.28
CRAR	-0.302	0.071661	-4.207	0.0001	2.512

يتضح من جدول (10) الاتي:

- لا يوجد أثر معنوي لنسبة راس المال إلى إجمالي الودائع(CDR) ، في معدل العائد على الاستثمار حيث مستوى المعنوية 0.3932وايضاً نجد انخفاض معامل التأثير بدرجة كبيرة حيث بلغ معامل β بـ 0.0194.
- يوج تأثير موجب معنوي لنسبة راس المال إلى إجمالي الموجودات CAR في معدل العائد على الاستثمار حيث بلغ مستوى المعنوية "0.000" كما أن معامل التأثير يقدر بـ 0.476 أي أن التغير في CAR بنسبة 100% يؤدى إلى تغير ROI بـ 47.6%
- يوجد تأثير معنوي لنسبة راس المال إلى القروض CLR في معدل العائد على الاستثمار حيث بلغ مستوى المعنوية "0.000" كم ا أن معامل التأثير يقدر بـ|0.566، أي أن التغير في CLR ب 100% يؤدى إلى تغير في ROI بـ 56.8%.
- يوجد تأثير سلبي لنسبة "CRAR " راس المال إلى الموجودات الخطرة، معدل العائد على الاستثمار ROIحيث بلغ مستوى المعنوية 0. 0001.كما بلغ معامل التأثير 0.302 -أي أن انخفاض النسبة بـ100% يؤدى الى زيادة ROI بـ 30.2% وذلك يشير إلى أن زيادة الاستثمار في الأصول الخطرة يؤدى إلى زيادة معدل العائد على الاستثمار.

(10-2-2) النموذج الثاني: يتمثل النموذج الثاني للدراسة في التعرف على أثركفاية راس المال في معدل العائد على حق الملكية. ويتمثل النموذج الثاني في المعادلة التالية:

$$ROE_{it}= \theta_0+ \theta_1 CDR_{it}+ \theta_2 CAR_{it}+ \theta_3 CLR_{it}+ \theta_4 CRAR_{it}+ \epsilon_{it}$$

حيث أن:

ROE: معدل العائد على حق الملكية

θ_0: الحد الأدنى من معدل العائد حق الملكية بغض النظر عن كفاية رأس مال البنك.

θ_S: معاملات انحدار نسب كفاية رأس مال البنك (نسبة التغير في ROI نتيجة للتغير في نسب كفاية رأس المال).

CDR: نسبة رأس المال إلى إجمالي الودائع.

CAR: نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات.

CLR: نسبة رأس المال إلى إجمالي القروض.

CRAR: نسبة رأس المال إلى الموجودات الخطرة.

النموذج المقدر

باستخدام أسلوب المربعات الصغرى المعممة تم تقدير النموذج الثاني كما يلي:

ROE= 0.139+ 0.115CDR+ 3.48CAR+ 0.432CLR- 2.093CRAR

ويعكس جدول (11) مؤشرات صحة النموذج المقدر

جدول 11: مؤشرات صحة النموذج

النموذج	R	R^2	Adj R^2	F	Sig
الثاني	0.65	0.429	0.377	8.259	0.000046

يوضح جدول (11) أن معامل التفسير R^2 يساوى 0.429 عند إحصائية F = 8.259، وعند مستوى معنوية 0.000046 وهذا يعكس أن المتغيرات المستقلة للنموذج تفسر 0.429من التغير الحادث في معدل العائد على حق الملكية للبنوك محل الدراسة، وللتعرف على مدى جودة تقدير النموذج تم التأكد من مدى توافر الأربعة شروط السابق الإشارة إليهم. ويوضح جدول (12) مدى جودة تقدير النموذج الثاني.

جدول 12: جودة تقدير معلمات النموذج الثاني

الإحصائية	إحصائية جاركو-بيرا لتوزيع حد الخطأ	تجانس تباين حد الخطأ Breusch-Pagan-GodFrey	دربن و اتسون "الارتباط المتسلسل"	الارتباط الخطى VIF
القيمة	2.21	48.70770	1.97	أقل من 10 انظر جدول (12) معاملات النموذج
المعنوية	0.32	0.1625		

اتضح من الجدول (13) أن النموذج المقدر محقق الشروط التي تعكس جودة تقدير معلمات النموذج ولتحديد أي من المتغيرات المستقلة مفسرة للمتغير التابع ROE نعرض الجدول (13)

جدول 13: معاملات متغيرات النموذج الثاني

المتغير	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري SE	T	مستوى المعنوية Sig	VIF
الثابت	0.1385	0.0296	4.667	0.000	-
CDR	0.114533	0.1646	0.6957	0.4902	2.503
CAR	3.483	0.7542	4.6189	0.000	29.28
CLR	0.432	0.0046	2.361	0.01	42.28
CRAR	2.093-	0.5839	3.584-	0.0008	2.513

يتضح من جدول (13) الاتي:

- لا يوجد تأثير معنوي لنسبة راس المال إلى إجمالي الودائع(CDR) ، في معدل العائد على حقوق الملكية حيث مستوى المعنوية 0.4902 كما أن معامل التأثير لـ CDR =0.114533، فيوجد أثر إيجابي على معدل العائد على حق الملكية بنسبة 0.1145.
- كما يوجد أثر موجب معنوي لنسبة راس المال إلى إجمالي الموجودات" CAR" في معدل العائد على حق الملكية بمعامل3.43 بمستوى معنوية0.000
- يوجد أثر موجب معنوي لنسبة راس المال إلى القروض CLR في معدل العائد على حقوق الملكية بمعامل 0.432 وبمستوى معنوية 0.01.
- كما يوجد أثر سالب معنوي لنسبة "CRAR" راس المال إلى الموجودات الخطرة، معدل العائد على حق الملكية، حيث معامل التأثير=-2.093 بمستوى معنوية 0.0008 وهذا يعكس أنه بزيادة الأصول الخطرة يزيد معدل العائد على حقوق الملكية.

تأسيساً على ما سبق تتمثل أهم نتائج الدراسة في:

بالنسبة لكفاية راس المال: يتمثل متوسط راس المال للودائع16.6%بحدأقصى104.8%، بحد أدنى صفر%. بينما متوسط نسبة راس المال للموجودات 10.4% بحد أقصى 10.4% وبحد أدنى 4%. وأن متوسط نسبة راس المال إلى القروض 46.9% بجد أقصى 76% وبحد أدنى صفر%. كما أن متوسط نسبة راس المال إلى الموجودات الخطرة بحد أقصى 107% وبحد أدنى صفر%. **أما بالنسبة للأداء المالي للبنوك: نجد أن** متوسط معدل العائد على الاستثمار 2.8% بحد أقصى 8.4% وبحد أدنى -1.5%، كما ان متوسط العائد على حق الملكية 19.7% بحد أقصى 79.1% وبحد أدنى -8.1%.

وبناء على نتائج الدراسة ان أفضل البنوك وفقاً لكفاية راس المال هو بنك البلاد فهو الأفضل في كافة نسب كفاية راس المال من نسبة راس المال إلى أجمالي الودائع 45.9%، ونسبة راس المال إلى الموجودات 34.11%، ونسبة راس المال إلى القروض بـ 47%، ونسبة راس المال إلى الموجودات الخطرة بـ 44%. بينما **أفضل البنوك من حيث الأداء المالي هو ايضاً** بنك البلاد، حيث حقق متوسط العائد على الاستثمار 7.3%، 68.14% ، وعائد على حق الملكية أما البنك السعودي البريطاني (ساب) أقل البنوك أداء حيث حقق0.76% كمعدل عائد على الاستثمار و3.92% معدل عائد على حق الملكية.

وفيما يتعلق بأثركفاية راس المال في معدل العائد على الاستثمار نجد ان نسبة راس المال على أجمالي الموجودات CAR يؤثر بشكل إيجابي بمعامل 0.476. ونسبة راس المال إلى القروض CLR تؤثر بشكل إيجابي بمعامل 0.568. وايضاً نجد ان نسبة راس المال CRAR إلى الموجودات الخطرة تؤثر بشكل سلبي بمعامل 0.302.

وفيما يتعلق بأثركفاية راس المال في معدل العائد على حق الملكية نجد ان نسبة راس المال إلى أجمالي الموجودات CAR تؤثر بشكل موجب بمعامل 3.48. بينما نسبة راس المال إلى القروض CLR تؤثر بشكل موجب بمعامل 0.432. ونسبة راس المال إلى الموجودات الخطرة CRAR يؤثر بشكل سالب -2.093.

الاختلاف بين البنوك السعودية في مؤشرات كفاية رأس المال:

تتمثل أفضل البنوك حسب ترتيب الأفضلية محل الدراسة خلال الفترة 2018-2022 في بنك البلاد وبنك الرياض تعتبر من أفضل البنوك حسب كفاية رأس المال لأنهما يتمتعان بمستوى مرتفع من كفاية رأس المال للمقاييس الأربعة لكفاية رأس المال فلديهما القدرة على مواجهة السحب من الودائع غير المخطط له من حقوق الملكية حيث نسبة بنك البلاد CDR= 45.91% وبنك الرياض CDR=14.91%، ولديهما القدرة العالية على مواجهة مخاطر الاستثمار في الموجودات من رأس مال البنك حيث بلغت نسبة بنك البلاد CAR=34.11% ونسبة بنك الرياض CAR=10.31%، وأيضا القدرة على مواجهة مخاطر عدم تحصيل القروض من رأس مال البنك وتمثل نسبة بنك البلاد CLR= 47% وتمثل نسبة بنك الرياض CLR= 16%، وكذلك القدرة العالية على مواجهة مخاطر الاستثمار في الموجودات الخطرة من رأس مال البنك حيث بلغت نسبة بنك البلاد CRAR=44% وبلغت نسبة بنك الرياض CRAR= 15.80%.

كما نجد أن أقل البنوك محل الدراسة في كفاية رأس المال هما بنك الراجحي وبنك السعودي الفرنسي حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال أقل النسب في البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2018-2022. حيث نجد أن نسبة بنك الراجحي CLR= 6.41% ونسبة البنك السعودي الفرنسي CLR= 8.79%، ونسبة الراجحي CAR= 5.11% والبنك السعودي الفرنسي CAR= 5.44%، وبلغت نسبة الراجحي CLR= 8% والبنك السعودي الفرنسي CLR=9%، ونسبة بنك الراجحي CRAR= 7.5% والبنك السعودي الفرنسي CRAR= 8.9%.

مناقشة مدى الاتفاق أو الاختلاف من نتائج الدراسات السابقة مع نتائج الدراسة الحالية:

توضح العلاقة بين كفاية رأس المال والأداء المالي وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة عمايرة (2020)، حيث وجد يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل (II) على الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام العائد على الأصول (ROA) خلال الفترة المالية (2009-2019)، كما بينت أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنسبة كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل (II) على الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام العائد على حقوق الملكية (ROE). وتختلف مع دراسة بوغازي (2022)، ودراسة عبدالجواد (2021)؛ حيث يرى بوغازي (2022) وجود علاقة عكسية بين كفاية رأس المال ومؤشرات الربحية، ووجود علاقة سببية في اتجاه واحد لكفاية رأس المال (CAR) مع العائد على الأصول (ROA)، وعدم وجود علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين كفاية رأس المال والعائد على حقوق الملكية (ROE). بينما أوضحت نتائج دراسة عبدالجواد (2021) ان هناك علاقة إيجابية بين كفاية رأس المال والأداء المالي لبنوك الدراسة، وخاصة في الأجل الطويل، كما تميز كل من معدل نمو الأصول وحجم البنك بتأثيرهما الطردي على مؤشرات الربحية الثلاثة في الأجل الطويل، وإن كانت سرعة التعديل لكل منهما بطيئة نسبيا.

(11) التوصيات

(11-1) التوصيات التطبيقية

- على إدارة البنوك الالتزام بالحدود الدنيا على الأقل لنسب كفاية راس المال لإدارة مخاطر راس المال للبنك والحفاظ على مستوى ملائم من العائد على الاستثمار او العائد على حق الملكية.
- على البنوك السعودية خاصة بنك الراجحي تحسين كفاية رأس المال من خلال زيادة رأس مال البنك "وقد حدث ذلك في أخر 2022".
- على البنك السعودي البريطاني (ساب) تحسين مستوى الأداء المالي له سواء تحسين العائد على الاستثمار أو زيادة العائد على حق الملكية. وذلك من خلال زيادة ربحية البنك من خلال التوظيف الأمثل لأموال البنك.
- تحسين مستويات كفاية رأس المال للحدود المثلى يساعد البنوك على تحسين الأداء المالي من العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية.

– تحسين العائد على الاستثمار على البنوك وتحسين نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات، كما تحسن من نسبة رأس المال إلى القروض.

(2-11) التوصيات البحثية

– توجيه الباحثين على أهمية المتغيرات الوسيطة والمسببة في العلاقة بين كفاية را س المال والأداء المالي للبنوك

– توجيه الباحثين للتعرف على اثر التزام البنوك بمقررات بازل على الأداء المالي

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أحمد، نضال رؤوف (2013). دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي. **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، 36، 335-300.

أسمهان، محمد (2023). أثر مقررات بازل 3 على كفاية راس مال البنك، **مجلة اقتصاديات المالية**،13(03)، 45-72.

البنك المركزي السعودي (2023). كفاية راس المال البنوك السعودية. تقرير البنك المركزي.

بوغازي، وداد (2022). أثر كفاية رأس المال على الأداء المالي للبنوك الإسلامية: دراسة قياسية لمصرف الراجحي السعودي للفترة "2010-2020"، **مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، 7(01)، 152-179.

الداوي، كنزة (2018). اثر لوائح كفاية راس المال على سلوك الإقراض للبنوك. مجلة السياسة الاقتصادية، 12(4)، 55-82.

السبئي، صادق أحمد عبدالله (2016). إمكانية تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات اتفاقيات بازل بازل 3: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السعودية، أماراباك، (07)،21، 169-188.

سعيد، بلال نوري (2003). أثر رأس المال الممتلك في المخاطرة المصرفية: دراسة مقارنة بين مصرفي الأردني الكويتي والراجحي للاستثمار، **المجلة العر اقية للعلوم الإدارية**، 22، 321-356.

سليمان، أسماء سليمان (2020). واقع كفاية رأس المال بالبنوك العربية: دراسة مقارنة، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالإسماعيلية، 11(4)،210-243.

سوق المال السعودي، تداول: *https://www.saudiexchange.sa/wps/portal/tadawul/home/*

شرفي، آسيه (2019). مقررات لجنة بازل ودورها في مواجهة المخاطر المصرفية، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوق ميلة، 10، 71-86.

الشهيلي، كامل غني محمد، (2020). أثر السيولة المصرفية وكفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة للمدة (2005-2018)، **مجلة كلية الإدارة والاقتصاد**، الجامعة العراقية. 23(4)،96-127.

عبد الجواد، راضي السيد (2021). تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي للقطاع المصرفي في مصر، مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، كلية السياسة والاقتصاد، 5(9)، 82-126.

علي، بلعزوز (2010) . استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية. مجلة الباحث بجامعة قاصدي مرباح ولاية ورقلة، الجزائر. 7، 169-188.

عمايرة، ينال حسن (2020). أثر تطبيق كفاية رأس المال في المصارف التجارية وفقا لاتفاقية بازل (II) على الأداء المالي خلال الفترة (2009-2019)، **رسالة ماجستير**، جامعة ال البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن.

عياش، زبير (2018). تطبيق إصلاحات بازل 3 في البنوك العربية مع الإشارة الى البنوك الخليجية السعودية، الإمارات، البحرين، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، جامعة حسيبة، 18(3)، 321-359.

فليح، خلف (2006). البنوك الإسلامية. جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان.

مشبب، غالب صالح (2016). محددات نسبة كفاية رأس المال في البنوك اليمنية. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، 163، 279-308.

نجار، حياة (2013). اتفاقية بازل 3 واثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، الجزائر، 13، 65-79.

الوابل، سعد بن علي عبد الله (2020). استخدام اختبار الضغوط لقياس كفاية رأس المال في القطاع المصرفي السعودي وفقا لمعايير بازل 3، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، جامعة المنصورة، كلية التجارة، 44(2)، 289-311.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

Abdel Gawad, R. (2021). The Impact of Capital Adequacy on the Financial Performance of the Banking Sector in Egypt. *Journal of Politics and Economics, Beni Suef University, Faculty of Politics and Economics*, 5(9) 82-126. (In Arabic)

Achouche, S., & Dhiabi M. (2019). The impact of profitability on capital adequacy in commercial banks, case study of private Algerian banks. *Journal of Economic Perspectives*, 5(1), 92-108.

Ahmed, N. (2013). Analytical Study of Liquidity Risks Using Cash Flow Detection and Its Impact on Capital Adequacy in the Banking Sector. *Journal of Baghdad College of Economics Sciences*, (36), 300-335 (In Arabic).

Ali, B. (2010). Risk Management Strategies in Financial Transactions. *Al-Bahith Journal at Kasdi Merbah University, Algeria*, (07) 298- 335 (In Arabic).

Al-Sabbaei, S. (2016). The Ability of Islamic Banks to Meet Basel III Requirements: An Applied Study on Saudi Islamic Banks. Amarabac, 7(21),169-188. (In Arabic)

Al-Shahili, K. (2020). The Impact of Bank Liquidity and Capital Adequacy on the Profitability of Commercial Banks: An Analytical Study of a Sample of Iraqi Commercial Banks for the Period (2018-2005). *College of Administration and Economics Journal, University of Iraq*, 23(4), 96-127. (In Arabic).

Al-Wabil, S. (2020). Using the Stress Test to Measure Capital Adequacy in the Saudi Banking Sector According to Basel III Standards. *Egyptian Journal of Business Studies, Mansoura University, Faculty of Commerce*, 44(02),289-311. (In Arabic).

Amaireh, Y. (2020). The impact of implementing capital adequacy according to Basel II agreement on the financial performance of commercial banks during the period (2009-2019) [Master's thesis, Al al-Bayt University, Faculty of Economics and Administrative Sciences]. (In Arabic)

Asmahan, M. (2023). The impact of the Basel III framework on bank capital adequacy. *Journal of Financial Economics*, 15(3), 45-72.

Ayash, Z. (2018). The application of Basel III reforms in Arab banks with reference to Saudi, UAE, and Bahraini banks. *Journal of North African Economics*, 18(3), 321-359. (In Arabic)

Bougazi, W. (2022). The Impact of Capital Adequacy on the Financial Performance of Islamic Banks: A Standard Study of Al Rajhi Bank for the Period "2010-2020". *Journal of Research in Financial Sciences and Accounting, Muhammad Boudiaf University, Faculty of Economic Sciences, Commerce, and Management*, 7(1),152-179. (In Arabic)

Dawwi, K. (2018). The impact of capital adequacy regulations on bank lending behavior. *Journal of Economic Policy*, 12(4), 55-82.2

Doku, N., Kpekpena, A., & Boateng, Y. (2019). Capital Structure and Bank Performance: Empirical Evidence from Ghana. *African Development Review*, 31(1), 15-27.

Fleih, K. (2006). Islamic Banks. Jadara for Global Publishing and Distribution, Amman. (In Arabic)

Larojan, C. (2020). Capital Adequacy Requirements and Profitability: An Empirical Study on Banking Industry in Sri Lanka. *Journal of Economics and Business*, 3(2), 589-601.

Magnus, J. (2017). The impact of Basel III on bank capital adequacy. *Econometrics and Statistics*, 3, 1-13.

Mashbab, G. (2016). Determinants of Capital Adequacy Ratio in Yemeni Banks. *Journal of Gulf and Arabian Peninsula Studies*, 163, 279-308. (In Arabic)

Muriithi, J. (2019). Effect of Basel III capital and liquidity regulations on the financial performance of commercial banks in Kenya. *Journal of Finance and Economics*, 7(1), 22-43.

Najjar, H. (2013). Basel III Agreement and Its Potential Effects on the Algerian Banking System. *Journal of Economic Sciences and Management Sciences*, Algeria, 13, 65-79. (In Arabic)

Saeed, B. (2003). The Impact of Owned Capital on Banking Risk: A Comparative Study between Jordan Kuwait Bank and Al-Rajhi Investment Bank. *Iraqi Journal of Administrative Sciences*, 22, 321-356. (In Arabic)

Saudi Capital Market Tadawul. (n.d.). https://www.saudiexchange.sa/wps/portal/tadawul/home/

Sharafi, A. (2019). Basel Committee Regulations and Their Role in Addressing Banking Risks. Journal of Financial Economics and Business, 10, 71-86. (In Arabic)

Suleiman, A. (2020). The Reality of Capital Adequacy in Arab Banks: A Comparative Study. *Scientific Journal of Business and Environmental Studies, Suez Canal University, Faculty of Commerce in Ismailia*, 11(4),210-243. (In Arabic)

The Saudi Central Bank. (2023). Capital adequacy of Saudi banks. Central Bank Report.

Toumi, M. (2017). Basel III Agreement and Its Role in Bank Risk Management. *Al-Iqtisad Al-Jadeed Journal*, 8(1), 186-207. (In Arabic)

The Impact of Capital Adequacy on the Financial Performance of Banks Listed in the Saudi Stock Market

Dr. Mostafa Salah Elmokadem Mohammed Moubark Elsbiee

Abstract

The study aimed to explore the impact of capital adequacy on the financial performance of commercial banks listed in the Saudi stock market during the period from 2018 to 2022. The comprehensive sampling method was used, focusing on the commercial banks listed in the financial market. Data on the banks included in the study were collected from published financial statements. The study's results revealed a significant and positive impact of capital adequacy on the return on investment and return on equity for commercial banks in the Saudi stock market. Several recommendations were drawn from the study, including the importance for bank management to improve capital adequacy levels to achieve optimal performance. This improvement would help enhance financial performance by increasing investment returns and equity returns. Bank management should also focus on improving the capital-to-total-assets ratio, capital-to-loans ratio, and enhancing equity returns by improving the capital-to-total-assets ratio and the capital-to-debit ratio, while reducing the capital-to-risky-assets ratio.

Keywords

Capital Adequacy – Financial Performance – Saudi Stock Market

التوثيق المقترح للدراسة وفقا لنظام APA

المقدم، مصطفى صلاح، السبيعي، محمد مبارك (2024). أثر كفاية رأس المال على الأداء المالي للبنوك المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي. **مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية**، كلية الأعمال، جامعة الإسكندرية 61 (3)، 113- 146.